حـــرف العـــين

العـــامِل

فيه مباحث :

الأول : العمل أصل في الأفعال ، فرْعٌ في الأسماء والحروف، فما وُجِد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله ، كذا في (شرح الجُمَل) .

وقال صاحب (البسيط) : أصل العمل للفعل ، ثمّ لِمَا قَوِيتْ مشابهتُهُ له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لِما شُبِّه بهما من طريق التثنية والجمع والتّذكير والتأنيث ، وهي الصّفة المشبّهة .

وأما أفعل التفّضيل ، فإنه إذا صحبته مِنْ امتنعت منه هذه الأحكام ، فيبعد لذلك عن شبه الفعل ،فلذلك لم يعملْ في الظّاهر .

وقال ابن السّراج في (الأصول) : وإنما أعملوا اسم الفاعل لمّا ضارع الفعل وصار الفعل سبباً له ، وشاركه في المعنى ، وإن افترقا في الزّمان ، كما أعربوا الفعل لمّا ضارع الاسم ، فكما أعربوا هذا أعملوا ذاك ، والمصدر أعمل كما أعمل اسم الفاعل إذا كان الفعل

مشتقًّا منه ، ثم قـال : واعلم أنّ الاسم لا يعمل في الفعـل ولا في الحرف بل هـو المعرض للعـوامل من الأفعـال والحروف ، قـال : والأصل عندنا :أن الأسماء لا تعمل في الأسماء إلا ما ضارع الفعـل منها ، ولولا معنى الحرف ما جرّ الثاني إذا أضيف اليه الأوّل .

وقال الجُـرْجـاني : الأصل في الأسمـاء أن لا تكون عـاملة وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسميّة .

فإن قيل : إذا كان الاعتماد لا يُوجِب لها صفـة / زائدةً فَلِم [٢٤٢] عملت ؟ أو لِمَ اشترط الاعتماد ؟ .

قيل : الاسم الصرّيح هو الذي يصح أن يحدّث عنه بوجه من الوجوه ؛ والصّفة إذا اعتمدت لم يصحّ أن يخبر عنها ، بل هي بمنزلة خبر ، لأنّ الاسم الصّريح ليس فيه إلا تميّز ذات عن ذات .

وإذا عرفت ذلك تبيّن أن الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقاً في شبهالفعل ،إذ هو واقع في موضع هو خاصّ بالفعل ، والاستفهام والنّفي أيضاً من حيث أنهما يطلبان الفعل وهما أخصّ به حتى بلغ من قوّة طلبه للفعل إن قدروا قبل الاسـم فِعْلاً يعمل في الاسم كقـوله تعـالى : ﴿ أبشراً مِنّا واحداً نَتّبعه ﴾[1] والنّفي أخو الاستفهام .

وقال ابن النّحاس في (التّعليقة) : الأفعال أصل في العمل من

---

(١) القمر / ٢٤ .

حيث كـان كُلّ فِعْـلٍ يقتضي العمل أقلّه في الفـاعـل ، وللحـروف المختصّة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصهـا بالقبيل الّذي تعمل فيه . وإنّما كان الاختصاص موجبًا للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لمّا اختصّ بالاسم كـان عامـلاً فيه ، فعرفنا أن الاختصاص موجبٌ للعمل ،وأنه موجودٌ في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا بأصالته في العمل لذلك ، ولا كذلك الاسم فإنه[1] لا يعمل منه شيء إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا : إنه هو العامل . ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسـه لا بسبب غيره . انته .

الثـاني : عـوامـل الأسمـاء لا تعمـل في الأفعـال وإلّا لبـطل الاختصاص المُوجِب للعمل ، ومِنْ ثَمّ كان الأصح في «كي» أنها حرف مشترك ، تارة يكون حرف جرّ بمعنى اللّام ، وتارة يكون حرفاً موصولاً ينصب المضارع ،لا أنها حرف واحد تجرّ وتنصب ، وكان الأصح في حتّى أنها حرف جرّ فقط وأنّ نصب المضارع بعدها إنما هو بأن مضمرة ، لا بِها لِمَا ذُكِر .

الثالث : « العامل المعنوي قيل به في مواضع » :

أحدها : الابتداء عامل في المبتدأ على الصحيح . واختلف في تفسيره ، فقيل هو التعرّي من العوامل اللفظيّة ، وقيل : هو التعرّي

(١) في ط فقط : « لأنه » مكان : « فإنه » .

وإسناد الفعل إليه [٢٤٣]

قـال ابن يعيش : والقول على ذلـك أن التّعَري لا يصلحُ أن يكون سبباً، ولا جزءاً من السّبب ، وذلك أن العوامل تُوجب عَملاً إذ لا بد للمُوجِب والموجَب من اختصاص يوجب ذلك ، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة .

فإن قيل : العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيراً حسّيًّا كالاحْتراق للنّار، والبرْد للماء، وإنما أمارات ودلالات ، والأمارات قـد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده .

قيل : هذا فاسد ، لأنه ليس الغرض من قولهم: إنالتّعرّي عامل أنّه معرّف للعامل إذ لو زعم أنه معرّف لكان اعترافاً بأن العامـل غير التعرّي .

وكان أبو إسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلّم يعني من الإخبار عنه .

قال : لأنّ الاسم لمّا كان لا بُدّ له من حديث يحدّث به عنه صار هذا المعنى هو الرّافع للمبتدأ .

قـال ابن يعيش : والصّحيح أنّ الابتـداء اهتمامـك بالاسم ، وجعلك اياه أوّلاً لثانٍ يكون خبراً عنه ،والأوّليّة معنىً قائم به يُكسبه قوّةً إذا كان غيره متعلّقاًبه ،وكانت رتبته متقدّمة على غيره . وقيل : إنه عامل

في الخبر أيضاً ، ثم قال ابن يعيش : والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملاً في المبتدأ إلّا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة ، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، وإنْ لم يَكُن للابتداء أثر في العمل إلّا أنّهُ كالشّرط في عمله كما لو وَضَعْت ماءً في قِدْر ، ووضعتها على النّار ، فإنّ النار تسخن الماء فالتّسخين حصل بالنّار عند وجود القِدْر لا بها فكذلك ههنا .

الثاني : عامل الرّفع في الفعل المضارع معنويّ على الصحيح ، بل ادّعى بدر الدين بن مالك في (تكملة شرح التسهيل) : أنه لا خلاف فيه ، وليس كذلك ، بل الخلاف فيه موجود ، فقد ذهب الكسائي : إلى أن عامله لفظيّ وهو حروف المضارعة .

وعلى أنه معنويّ اختلف فيه : فقيل : هو تجردّه من النّاصب والجازم ، وعليه الفرّاء .

وقيل : هو تعريّة من العوامل اللفظيّة مطلقاً ، وعليه جماعة [٢٤٤] البصريّين / منهم الأخفش .

وقال الأعلم : ارتفع بالإهمال ، قال أبو حيان : وهو قريبٌ من الأوّل .

وقال جمهور البصريين : هو وقوعه موقع الاسم كقولك : زيد يقوم ، كونه وقع موقع قائم هو الذي أوجب له الرّفع .

وقال ثعلب : ارتفع بنفس المضارعة . وقال بعضهم : ارتفع بالسبّب الذي أوجب له الإعراب ،لأن الرّفع نوع من الإعراب .

قال أبو حيان : فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع ، واحدٌ منها لفِظيّ ، وثلاثة معنويّة ثبوتيّة ، وهي الأخيرة ، وثلاثةٌ معنويّة عدميّة وهي التي قبلها ، قال : وليس لهذا الخلاف فائدةٌ ، ولا ينشأ عنه حُكْمٌ نُطِقيّ .

الثالث : الخلاف جعله الفرّاء وبعض الكوفيّين عاملا للنصب في الفعل المضارع بعد أو ، وبعد الفاء ، وبعد الـواو في الأجوبـة الثّمانية[1] ، يريدون بذلك مخـالفة الثـاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوْفاً عليه فهو عِنْدهُم نـظير: لـو تركت والأسد لأكلك ، نَصَبْت لما لم تُرِد عطف الأسد لأن الأسد لايقدر عليه فيترك ، وكذلك عندهم : زيدٌ أمامَك وخَلْفَك إنما انتصب بالخلاف لأن الظّرف خلاف المبتدأ ، ولذلك لم يرفع كما يرفع (قائم) من قولك : زيد قائم ، وقد يرفعون أيضا على المخالفة كقوله :

٢١٥ = على الحَكَمِ المأتِيِّ يوماً إذا قضى قضيّتَهُ أَن لَا يَجُـورَ ويَقْصِـدُ[2]

(١) وهي أجوبة الطلب : الأمر ـ النهي ـ الاستفهام ـ التمني ـ التحضيض ـ الدعاء ـ العرْض ـ الرّجاء ـ

(٢) من شواهد : المغنى ٣٩٧/١ ، وسيبويه ٤٣١/١ ، والمحتسب ١٤٩/١ ، ٢١/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٧ ، ٣٩ ، والخـزانـة ٦١٣/٣ ، واللسـان : =

قال الفرّاء : هو مرفوع على المخالفة .

قال ابن يعيش : معنى الخلاف عندهم : عدم المماثلة . وقال

وقال ابن يعيش : ذهب الكوفيّون : إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك أنا إذا قلنا : استوى الماء والخشبةَ لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال استوى الماءُ واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجّة فتستوي ، فلمّا خالفه ولم يشاركه في الفعل نُصِب على الخلاف قالوا : [٢٤٥] وهذه قاعدتنا في الظّرف نحو : زيدٌ عندك/ .

الـرّابع : عـامل الفـاعل : ذهب قـوم من الكوفيّين : إلى أن الفاعل ارتفع بإحداثه الفعل .

وذهب خلف الأحمـر : إلى أن العـامـل في الفـاعــل معنى الفاعليّة ، كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النّحاس في (التعليقة) .

وذهب هشام : إلى أنه يرتفع بالإسناد ، قال ابن فلاح : وُردّ ذلك بأن العامل اللفظيّ مجمع عليه ، والمعنويّ مختلف فيه .

والمصيـرُ إلى المُجْمع عليـه أولى من المصير إلى المختلف فيه .

الخـامس : عامـل المفعول : ذهب خلف الأحمـر : إلى أن

= « قصد » .

وقد نسب إلى عبد الرحمن بن أم الحكم أو إلى أبي اللّحّام التغلبيّ .

العامل في المفعول معنى المفعولية. نقله ابن فلاح في (المغني) .

السادس : عامل الصّفة والتأكيد وعطف البيان : ذهب الأخفش إلى أنه معنويّ ،وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ ، أو الفعل المضارع . ذكره في البسيط .

* * * *

فـــائـــدة

[في العوامل اللفظيّة]

قال ابن الحاجب في (أماليه) : العوامل اللفظيّة مطلقةً على كان وأخواتها ، وعلى ظننت وأخواتها ، وإن وأخواتها ، وما الحجازيّة .

وحروف الجرّ وإن كانت لفظيّة أيضاً ، إلا أنها لمّا كانت تقتضي شيئاً واحداً لم تعدّ مع تيك بخلاف ما ذكر أوّلاً .

المبحث الرّابـــع

كلّ حرف اختصّ بشيء ولم ينزّل منزلة الجزء منه فإنّه يعمل ، ذكره الجُزوليّ في (حواشيه)، ونقله ابن الخبّاز في (شرح الدّرة الألفيّة)، قال : وقوله : لم ينزّل إلى آخره، يُحتَرَزُ به مِنْ (قد) و (السين) و (سوف) و (لام) التّعريف فإنهن مختّصاتٌ ، ولم

يَعْمَلْن ،لأنّهن كالجزء مما يلينه .

وسبقه إلى ذلك ابن السّراج في (الأصول). وفي بعض شروح (الجمل) مِثْلُهُ وزاد : إن الدّليل على ذلك في (سوف) دخول اللاّم عليها في قوله تعالى : ﴿ ولسوف يُعْطِيك ربك فَتَرْضَى ﴾[1]، فلولاأنها بمنزلة حَرْف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللاّم والفعل ، قال : فإن وأخواتها وحروف الجرّ إنما عملت في الأسماء لانفرادها بها ، والنواصب والجوازم ، إنما عملت في الأفعال لانفرادها بها ، [٢٤٦] وكان القياس في ما النافية أن لا تعمل إلاّ أنها لما كان لها /شَبَهَان: شَبَهٌ عـامٌّ وشَبهٌ خـاصّ عملت ، فشبَهَهُا العـام : شَبْهُها بـالحروف غيـر المختصّة في كَوْنها تَلِي الأسماء والأفعال ، وشَبَهُهُا الخاصّ : شبهها بليس،وذلك أنها للنفي كمـا أن ليس كذلـك ، وداخلة على المبتدأ والخبر كما أن ليس كذلك ، وتخلّص الفعل المحتمل للحال كما أن ليس كذلك ، فَمَن راعى الشّبه العامّ لم يُعْمِلْها وهم بنو تميم ، وَمَنْ راعى الشّبَهَ الخاص أعملها ، وهم الحجازيّون .

وقال النّيلي : الحقّ أن يقال : الحرف يعملُ فيما يختصّ به ، ولم يكن مخصّصاً له كـ«لام»التّعريف(وقد)و(السين) و (سوف)؛ لأن المخصّص للشيء كـالـوصف لـه ، والـوصف لا يعمـل في الموصوف ، وهذا أوْلى من قولهم : ولم ينزّل منزلة الجزء منه ، لأن

(١) الضحى / ٥ .

أنْ المصدريّة تعمل في الفعل المضارع ، وهي بمنزلة الجزء منه ،لأنها موصولة .

وفي شرح (التسهيل) لأبي حيّان : إنّما عملت (إذن)ـ وإنْ كانتَ غير مختصّة بالمضارع ـ لشبهها بـ « أنْ » كما أعمل أهل الحجاز (ما) إعمال (ليس) وإن كانت غير مختصة بالأسماء لشبهها بها .

ووجْه الشبه : أنّ كلّ واحدٍ منهما حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل .

وبعض العرب ألغى (إذن) مراعاة لعدم الاختصاص ، كما ألغى بنو تميم (ما) فلم يعملوها لعدم الاختصاص .

وفيه : قال بعض أصحابنا : إنما لم تعمل أدوات التّحضيض؛ لأنها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصّة بالفعل .

وفيه : أن (لولا) (ولو ما) لم تعملا ـ وإن كان لايليهما إلا الاسم-لأنهما ليستا مختصّتين بالاسماء ؛إذ لو كانتا مختصّتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه ،وكان يكون عملهما الجرّ إعطاء للمختص بالاسم المختصّ في الإعراب وهو الجرّ على ما تقرّر في العوامل ، أو يكونان ك « إنّ » وأخواتها من الحروف المختصّة بالأسماء، وإنما هما حرفان يدخُلان على الجُمَل ، لكن تلك الجُمَل تكون اسميّة .

وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب : إلى أن تاليهما مرفوعٌ بهما، وهو مذهب الفرّاء وابن كيسان : وعزاه أبو البركات بن الأنباريّ
[٢٤٧] إلى الكوفيّين وقال : إنه الصحيح ./ وعزاه صاحب (الإفصاح) إلى جماعة من البغداديّين .

وقال أبو الحسن الأبذي : الصّواب مذهب البصريّين :أنه مرفوع بالابتداء ،لأنّ كل حرف اختّص باسم مفرد فإنه يعمل فيه الجرّ إن استحقّ العمل ، فلو كانت (لولا) عاملة لجرّت .

قال أيضاً : والصّواب أن الحروف لا تعمل بما فيها مِنْ مَعْنى الفعل ،إذْ لو كانت كذلك لعملت (الهمزة) التي للاستفهام ، لأنها بمعنى أستفهم، و(ما) النافية لأنها بمعنى أنفى ، و(لا) بالنّيابة مناب الفعل ، نعم تُزاد كالعِوَض ، ولا ينسب إليها العمل .

وقال ابن يعيش : لم تعمل حروف العطف جرًّا ولا غيره ، لأنها لا اختصاص لها بالأسماء .

والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لا يجوز أن تكون عاملة ؛ إذ العامل لا يكون إلا مختصًّا بما يعمل فيه ، قال : وكذلك إلّا في الاستثناء لا تعمل لأنّها تباشر الأسماء والأفعال والحروف ، تقول : ما جاءني زيدٌ قطُّ[1] إلّا نَفَر[2] ولا رأيت بكراً إلّا في المسجد ، والعامل لا يكون إلّا مختصًّا .

(١) قط سقطت من ط .

(٢) في ط فقط : « إلّا يقرأ » بالياء والقاف .

قـال : واعلم أنّ (لا) من الحروف الـدّاخلـة على الأسمـاء والأفعال،فحكمها أن لا تعمل في واحدٍ منهمـا غير أنّهـا أُعْمِلت في النّكرات خاصّة لعلّة عارضة ، وهو مضارعتها (إنَّ) كما أعملت « ما » في لغة أهل الحجاز لمضارعتها (ليس) ، والأصل أن لا تعمل .

وقال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : اعلم أن الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أوبالفعل فالقياس أن تعمل فيما تختصّ به ، فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل ، فمتى وَجدت مختصًّا لا يعمل ، أو غير مختص يعمل ، فسبيلُك أن تسأل عن العِلّة في ذلك ، فإن لم تجد ، فيكون ذلك خارجاً عن القياس .

وقال : وإذا صحّت هذه القاعدة ، فأقول : إن (ما) النّافية ليس لها اختصاص فيجب أنْ لا تعمل ، ولذلك لم يعملها بنو تميم ، فهي عندهم على القياس فلا سؤال في كونها لِمَ تَعْمل ؟ لأن الشيء إذا جاء على قياسه وقانونه لا يُسْأَل عنه .

وأما أهل الحجـاز فأعملوهـا لشبهها بليس من وجـوه ، وذكر الأوجه السابقة/ . [٢٤٨]

وقال أبو حيّـان في (شرح التسهيـل) : أصل عمـل الحرف المختصّ بنوع من المعرب أن يكون مختصًّا بنوع من الإعراب الذي اختصّ به ذلك المعرب ، ولذلك لما كان الجزْم نوعاً من الإعـراب مختصًّـا بالمضـارع ، والحرف الجـازم مختصّ به أعـطى المختصّ

للمختصّ .وكذا القول في حروف الجرّ . انتهى .

وقال ابن عصفور في (شرح المقرب) : لم يجىء من الحروف المختصّة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلّا (ألا) التي للتمنّي، فإن الاسم المبنىّ معها في موضع نصب بها في مذهب سيبويه ، وذلك نحو قولك : ألا مال ؟ وسبب ذلك أنها تضمنت معنى ما ينصبُ وهو : تمنّيت .

ضـــابـــط

[ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب]

قال ابن إياز : ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ، ولهذا بطل قول من قال : إن«لولا» هي الرافعة للاسم .

وقال الشلوبين : قولٍ من قال : إن أصل عمل الحروف الجرُّ خطأ ، وإنما القول الصحيح إن أصل الحرف أن لا يعمـل رفعاً ولا نصباً ، لأن الرّفع والنصب هما من عمل الأفعال من حيث كـان كلّ مرفوع فاعلاً أو مشبهاً به ، وكـل منصوبٍ مفعـولاً أو مشبّهاً به، فإذا عملهما الحرف، فإنما يعملهما لشبه الفعل ، ولا يعمل عملاً ليس له بحقّ الشّبه إلا عمل الجرّ إذا كان مضيفاً للفعل أو لما هو في معناه إلى الاسم .

الخامس : قال السّهيلي : أصل الحروف أن تكـون عاملة ،

لأنها ليست لها معان في أنفسها ، وإنما معانيها في غيرها .

وأمّا الذي معناه في نفسه وهـو الاسم فأصله أن لا يعمـل في غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف في كلّ ما دَلّ على معنى فيه ،لأنه اقتضاه معنىً فيقتضيه عملاً[1] ، لأن الألفاظ تـابعة للمعـاني ، فلما تشبّث الحرفُ بما دخل عليه معنًى وجب أن يتشبّث به لفظاً ، وذلك هو العمل ، فأصل الحرف أن يكون عاملاً .

فنذكر الحروف التي لم تعمل ،وسبب سلبها العمل .

فمنها : (هل) فإنها تدخل على جملة قـد عمل بعضهـا في بعض وسبق إليها / الابتداء ،والفاعليّة قد خلت لمعنىً في الجملة لا [٢٤٩] لمعنىً في اسم مفرد ، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرْف وهو الابتداء ونحوه .

وكذلك الهمزة : فإنها حرفٌ دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ، ولا يتوهّم انقطاع الجملة عنه ،لأنه حرف مفردٌ لا يوقف عليه . ولو توهّم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيهـا تعلّقهُ بها ، ودخولَهُ عليها ، واقتضاءَهُ لها ، كما فعلوا في إنّ وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعداً يجوز الوقوف عليها كإنّه وَلَيْتَـهْ ولعلّه ، فأعملوهـا في الجملة إظهاراً ، لارتباطها ،وشـدّة تعلّقها بالحديث الواقع بعدها .

---

(١) في ط فقط : « لفظا » .

وربّما أرادوا توكيـد تعلّق الحرف بـالجملة إذا كان مؤلّفـاً من حرفين نحو : (هل) ، فربما توهّم الوقف عليه أو خيف ذهول السّامع عنه ، فأدخل في الجملة حرف زائدٌ ينبّه السامع عليـه ، وقام ذلـك الحرف مقام القَلْب نحو : هل زيد بذاهب ، وما زيد بقائم ، فإذا سمع المخاطـبُ الباءَ وهي لا تـدخل في الثّبـوت تأكّـد عنـده ذكـر النّفي والاستفهام ، وأن الجُملة غير منفصلة عنده .

ولذلك أعمل أهل الحجاز (ما) النافية لشبهها بالجملة .

ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلّق وتأكيده بإدخال الباء في الخبر ورآها ثابتة ، في التأثير عن العمل الذي هو النّصب .

وإنما اختلفوا في « ما » ، ولم يختلفوا في (هل) لمشاركة (ما)، لليس في النّفي ، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد نفيها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر ليس وهو النّصب ، والنّصب في باب ليس أقوى،لأنها كلمة كليت ، ولعلّ ، وكأن ، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهّم انفصال الجملة عن (ما) و (هل) فلم يكن بدٌّ من إعمال (ليس) وإبطال معنى الابتداء السّابق .

وكذلك إذا قلت : ما زيد إلّا قائم ،فلم يعملها أحدمنهم ، لأنه لا يتوهّم انقطاع زيد عن (ما) ، لأن إلا لا تكون إيجاباً إلّا بعدنفي ،فلم يتوهّم انفصال الجملة عن (ما) . ، ولذلـك لم يعملوها عنـد تقدم

الخبر نحو : ما قائم زيد ،إذ ليس من رتبة النّكرة أن يكون مَبْدُوءاً[١] بها مخبراً عنها إلّا مـع الاعتماد على مـا قبلها ، فلم يتـوهّم المخاطب انقطاع الجملة عن ما قبلها لهذا السبب[٢] فلم يحتجّ / إلى إعمالها [٢٥٠] وإظهارها ، ونفي الحديث كما كان قبل دخولها مستغنياً عن تأثيـرها فيه .

وأما حرف (لا) فإن كان عاطفاً فحكمه حكم حروف العطف ولا شيء منها عامل ، فإن لم تكن عاطفة نحو : لا زيد قائم ولا عمروٌ فلا حاجة إلى إعمالهـا في الجملة ، لأنه لا يتـوهّم انفصال الجملة بقوله : ولا عمرو ، لأن الواو مع لا الثانية تشعر بالأولى لا محالة ، وتربط الكلام بها فلم يحتج إلى إعمالها ،وبقيت الجملة عاملاً فيها الابتداء كما كانت قبل دخـول (لا) ، إلا أنّهـم في النّكرات قـد أدخلوها على المبتدأ ، والخبر تشبيهاً بليس ، لأن النكرة أبعد في باب الأبتداء من المعرفة ، والمعرفة أشد استبداداً بأوّل الكلام .

وأمّا التي للتبرئة فللنحويين فيها اختلاف أهي عاملة أم لا ؟ فإن كانت عاملة فكما أعملوا إنْ حِرْصاً على إظهار نسبتها[٣] بالحديث ،

---

(١) في ط فقط : « مبتدأ بها » .

(٢) في ط : « لهذا السبب الحديث » ، وفي بعض النسخ المخطوطة : « لهذا السبب » بدون كلمة « الحديث » ، وفي بعضها الآخر : « لهذا الحديث » بدون ذكر « السبّب » .

(٣) في بعض النسخ المخطوطة : « على إظهار شبهها بالحدث » .

وان لم تكن عامله فلا كلام .

وأمّا حرف النّداء فعامل في المنادى عند بعضهم . والّذي يظهر خلافه ، ولو كان عاملاً لما جاز حذفه وإبقاء عمله .

فإن قلت : فلم عملت النّواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ، ثم إن المضارع قبل دخولها كان مرفوعاً بعامل معنويّ ، فهلّا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في إنّ واخواتها ؟ .

فالجواب من وجهين : أحدهما : أن الابتداء أقوى من عامل المضارع ، وإن كان كُلّ واحد منهما معنوّياً ، لأن عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه ، فهو تابع له ، فلم يَقْوَ قوّته ،فلم يمنع شيئاً من الحروف اللّفظية عن العمل .

والثاني : أن هذه الحروف لم تدخل لمعنًى في الجملة ، إنما دخلت لمعنى في الفعل خاصّة ، فوجب عملها فيه كما وجب عمل [٢٥١] حروف الجرّ في الأسماء من حيث دلتّ على معنى فيها لا في الجملة / .

وأما إلّا في الاستثناء ، فقد زعم بعضهم أنها عاملة والصّحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها ، كتوصيل واو المفعول

معه الفعل إلى العمل فيما بعدها ، فاستغنوا بـإيصالهـا العامـل عن إعمـالها عمـلاً آخر وكـأنها هي العـاملة ، ومثلها في ذلـك حـروف العطف .

ويقاس على ما تقدم لامُ التّوكيد ، وتركهم إعمالها في الجملة مع أنها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها .

قال : وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال الحروف وغيرها من العوامل ، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف في الأسماء ومنبّهة على سرّ امتناع الأسماء أن تكون عاملة في غيرها . هذا لفظ السّهيليّ .

وقال الشّلَوْبين : الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الأفعال خـاصّة ، لأنها لـو عملت بـذلـك لعملت الحـروف كلّهـا ، إذ ليس حرف معنًى يخلو من معنى الفعل . فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلّها ، وإنما يعمل منها ما توفّرت فيه أشباه الفعل كتوفرها في إن وأخواتها (وما) الحجازيّة ، ولهذا لم تعمل (يا) في النّداء ، لأن تلك الأشباه ليست موجودة فيها .

(السادس) : قال السّهيليّ : الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدلّ عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به ،أو فيما كان تابعاً لواحد من هذه نَعْتاً أو توكيداً أوبدلاً ،لأن التابـع هو الاسم الأول في

المعنى ،فلم يعمل الفعل إلّا فيمـا دلّ عليه لفـظه ، لأنّك إذا قلت : (ضرب) اقتضى هذا اللفظ ضَرْباً وضارباً ومضروباً ، وما عدا ذلك إنما يصل إليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظّرف .

(السابع): إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يُصَـر إلى مجاز الحذف . ومِنْ ثَمَّ ضعّف بعضهم قـول من قال : إن نـاصب المعطوف في قول الشاعر :

٢١٦=هـل أنْتَ باعِثُ دينـارٍ لحـاجتنـا أو عَبْدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بن مِخْراق[1]

فِعْلٌ يدلّ عليه اسمُ الفاعل . وقال : بل النّاصب له اسم الفاعل الموجود ، لأنَ التنوين فيه مرادٌ ، وإذا أمكن نسبة الفعل الى الموجود [٢٥٢] لم يُصَرْ إلى مجاز الحذف / ذكره في البُسيط .

وقال أيضاً : ذهب الكوفيّون : إلى أن أمثلة المبالغة لا تعمل ، لأن اسم الفاعل إنما عمل لجَرَيانه على الفعل في حركاته وسكناته ،

---

(١) من شواهد : سيبويه ٨٧/١ ، والمقتضب ١٥١/٤ ، والخزانة ٤٧٦/٣ ، والعيني ٥٦٣/٣ ، والأشمـوني ٣٠١/٢ ، والهمـع والـدرر رقم ١٦٨٣
وفي ط فقط : « محراق » بالحاء تحريف صوابه من النسـخ المخطوطـة والمراجـع السابقة . وفي الدرر يحتمل : « ديناراً » وجهين : أحدهما : أن يكون أراد أحد الدنانير أو أن يكون أراد رجلاً يقال له : دينار .
وهذا الشاهد قيل إنه مجهول القائل ، وقيل : إنه مصنوع ، وقيل : إنـه لجريـر الخطفي .

وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها . والمنصوب بعدها محمولٌ على فِعْل تفسّره[1] الصّفة .

قال صاحب (البسيط) : وهذا ضعيف لأن النّص مقدّم على القياس ، وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه ما أمكن إحالة العمل على الموجود . . .

* * *

فـــائـــــدة

[المصدر المؤكد لا يعمل]

وقال ابن فلاح في (المغني) : المصـدر المؤكّد لا يعمـل لعـدم تقديـره بـ « أنْ » و الفعل ، فـإن كان ممـا التزم حـذف فعله كقولهم : سقْياً زيداً ، ورَعْياً له فيه وجهان :

أحدهما : أنَّ العامل : هو الفعل النّاصب للمصدْر قياساً على غيره من المصادر التي لا تقدّر بأن والفعل .

والثاني : أن المصدر هو العامـل لنيابتـه عن الفعل ، وقيـامه مقامه ، ونظير هذا : زيدٌ في الدار واقفاً ، هل العامل الظّرف لنيابته

---

(١) في ط : « يفسره الصفة » وفي بعض النسخ المخطوطة : « مفسر الصفحة » وفي بعضها الآخر : يفسّر الصّفة .

عن الفعل أو نفس الفعل هو العامل ؟ والأكثر على أن العامل الظرف . انتهى .

(الثامن) إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطّاها العامل ،ولـذلك تخـطّى لام التعريف وهـا التنبيه في قولك : مررت بهذا و (ما) المزيدة في قوله تعالى : ﴿ فبما رَحْمةٍ من الله ﴾[١] : «عما قليل»[٢] و «لا» في نحو: جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء و ﴿ لِئَلاّ يكون للناس ﴾[٣] و ﴿ إنْ لا تَفْعلُوه ﴾[٤] .

(التاسع) : قال الكوفيّون : لا يمتنع أن يكون الشيء عاملاً في شيء والآخر عاملاً فيه . وبنوا على ذلك أن المبتدأ يرفع الخبر،والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان .

قالوا : وإنما قلنا ذلك،لأنّا وجدنا المبتدأ لا بّد لـه من خبر ، والخبر لا بد له من المبتدأ ، فلمّا كان كل واحدٍ منهما لا ينفكّ عن الآخر،ويقتضي صاحبه عَمِل كلّ واحد منهما في صاحبه ، قالوا : وقد جاء لذلك نظائر .

منها : قوله تعالى : ﴿ أيا مَّا تدعو فَله الأسماءُ الحُسْنَى ﴾[٥]

(١) في ط : « فبما رحمة من ربك » تحريف ، انظر آل عمران / ١٥٩ .
(٢) المؤمنون / ٤٠ .
(٣) البقرة / ١٥٠ ، والنساء / ١٦٥ .
(٤) الأنفال / ٧٣ .
(٥) الإسراء / ١١٠ .

فنصب (أيًا)بـ«تدعو»/وجزم (تدعو)بـ «أيًا»فكان كلّ واحد منهما [٢٥٣] عاملاً في الآخر ، ومثله : ﴿ أَيْنَمَا تكونوا يُدْرِكُّكمُ الموتُ ﴾(٦) فأينما منصوب بتكونوا ، وتكونوا مجزوم بأينما ، وذلك كثير في كلامهم .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : حكي ابن جنّي في كتاب له يسمّى (الدّمِشقيّات) غير الدِّمِشْقِيّات المشهورة له بين الناس قولاً عن الأخفش : أن فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر .

وقال ابن الدّهان في (الغرّة) : قول الكوفيين فاسد من وجهين :

أحدهما : أن الخبر إذا كان عاملاً فرتبته التّقديم ، وإذا كان معمولاً فرتبته التأخير، والشيء الواحد لايكون مقدماً ومؤخرا من كلّ وجه.

والثاني : أن الاسم ليس من حقه العمل ، وإنما يعمل بشبه الفعل الرّفع ،والنّصب، وبشبه الحرف الجرّ والجزم،وليس فيهماشَبهٌ. وأمّا (أيًّاما تدعو»، فإن (تدعو) عمل في (أيّ)، بحكم الأصل، و(أيّ) عمل في تدعو بحكُمُ النّيابة عن الحرف الشّرطي ، ويلزمهم أيضاً أن لا يعملوا إنّ وكان ، وظننت ، لأن العامل موجود فكيف يجمع بينهما ؟

(العاشر) : فرق بين العامل والمُقْتَضِي ، قال ابن يعيش في

(٦) النساء /٧٨.

(شرح المفصّل) : ليست الإضافة هي العاملة للجرّ ، وإنما هي المقتضية له . والمعنيّ بالمقتضى هنا :أن القياس يقتضي هذا النّوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميّز عنهما، إذ الإعراب إنما وضع للفرْق بين المعاني ، والعامل هو حرف الجَرّ أو تقديره ، فالإضافة معنى وحرف الجرّ لفظ ، وهي الأداة المحصّلة له كما كانت الفاعليّة والمفعوليّة معنيين يستدعيان الرّفع والنصب في الفاعل والمفعول ، والفعل أداة محصّلة لهما فالمقتضى غير العامل . اهـ .

(الحادي عشر) : قال ابن النّحاس في التّعليقة : هنا نكتة لطيفة ، وهو أن الاسم العامل ومعموله يتنزّل منزلة المضاف والمضاف إليه في باب النّداء وباب لا / فكما يحذف المضاف ويقام المضاف [٢٥٤] إليه مقامه ، كذلك يحذف العامل ويبقى معموله ، إلّا أنه لما كان الأكثر إذا حذف المضاف،يعرب المضاف إليه بإعرابه، ولا كذلك العامل والمعمول كثر حذف المضاف ،وقلّ حذف العامل .

(الثاني عشر) : قال ابن يعيش : قد يكون للحرف عملٌ في حال لا يكون في حال أخرى.وفيه نظائر :

الأول : لولا تعمل الجرّ في المضمر ولا تعمله في المظهر .

الثاني : لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها .

الثالث : عسى تنصب المضمر نحو عساك وعساي ،

وعملها مع الظاهر الرفع .

الرابع : لات تعمل عمل ليس في الأحيان،ومع غيرها لا يكون لها عمل . هذا ما ذكره ابن يعيش .

و وذكر أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) مثله ، وزاد في النظائر تاء القسم تختصّ باسم الله ، وكاف التشبيه تختص بالظّاهر.وكذا واو القسم،ومذ ومنذ .

وقال أبو البقاء في (التبيين) : من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر ، وما النّافية تعمل في موضع ، ولا تعمل في موضع آخر ، وكذلك حتّى تجر في موضع ولا تجرّ في موضع آخر ، وذلك كثير ، ولما ذكر سيبويه لولا وأنها تجرّ المضمر دون غيره ، واستأنس لها بنظائر منها : لدن ولات قال : ولا ينبغي لك ان تكسر الباب،وهومطرد،وأنت تجد له نظائر .

(الثالث عشر) : لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ، ولهذا ردّ قول من قال إن الإبتداء والمبتدأ معاً عاملان في الخبر ، وقول من قال : إن المتبوع وعامله معاً عاملان في التابع ، وقول من قال : إن (إنْ) وفعل الشرط معاً عاملان في الجزاء ، وقول من قال : إن الفعل والفاعل معاً عاملان / في المفعول . حكاه ابو البقاء [٢٥٥] في (التبيين) عن بعض الكوفيين وابن فلاح (في المغني) عن الفرّاء .

وقال ابن النّحاس في التعليقة : إذا جعلنا مجموع«حلو حامض» خبراً فالعائد ضمير من طريق المعنى ، لأن المعنى هذا مرٌّ ، ولا يكون ذلك العائد في أحدهما ، لأنه حينئذٍ يكون مستقبلاً بالخبريّة ، وليس المعنى عليه ولا فيهما، لأنهما حينئذٍ يكونان قد رفعا ذلك الضّمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد ، وذلك لا يجوز .

(الرابع عشر) : مرتبة العامل أن يكون مقدّماً على المعمول. قال ابن عصفور في (شرح المقرّب) : فإن قيل :يناقض ذلك قولهم : العامل في أسماء الشرّط وأسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها .

(فالجواب) : أن أسماء الشرّط تضمّنت معنى إن ، وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة، فالأصل في : مَنْ ضربت : أمَنْ ضربت ، ثم حذفت الهمزة في اللفظ ، وتضمنّ الاسم معناها . وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل في أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه عليهما في اللّفظ لعارض ، وهو تضمّن الاسم معنى الشرط والاستفهام .

(الخامس عشر) : قال ابن إياز : العامل اللّفظي وإن ضعف تعلقّه أولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم : زيداً ضربت على زيد ضربت . وقولهم : إن زيداً أضرب[1] لا يجوز إلاّ في الضرورة .

---

(١) في ط : إن زيداً ضرب .

(السّـادس عشر) : قـال الشّلوبين في (شرح الجُـزوليّة) : العوامل لا يليها إلّا الجوامد لا الصّفات إلّا أن تكون خاصّة لِجِنْسٍ بها ، فيجوز حينئذ حذف الموصوف ، وإقامة الصّفة مقامه، فأجـرى الاسم الذي بعد اسم الإشارة مَجْراه دون اسم الإشارة، فكما أنه ليس بمستحسن : مررت بالحَسن ، ولا مررت بالجميل ، لأنه لا يخصّ جنساً من جنس، فكذلك ليس بِمُسْتَحْسَن: مررت بهذا الحسَن ولا الجميل ، ولكن المستحسن إنما هـو مررت بهـذا الضّاحـك ، كما يستحسن : مررت بالضّاحك ، لأنه يخص جنساً مِنْ جنس ، فيعلم، الموصوف هنا / . [٢٥٦]

(السابع عشر) : قال ابن عصفور : العامل الضّعيف لا يعمل فيمـا قبله ، ولهذا ، لا يتقـدم أخبار إنّ وأخـواتها عليهـا . انتهى. ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والنـاصب والجازم. ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف ، وشبهه كاسم الإشارة وليت ولعلّ وكأنّ وكالظروف المتضمنة معنى الاستقـرار ولا التمييز على عامله الجامد إجماعا ، ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل .

(الثـامن عشر) قـال أبو البقـاء في (التبيّين) : العامـل مـع المعمـول كالعلّة العقليّـة مـع المعلول والعلّة لا يفصـل بينهـا وبين معلولها ، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك إلّا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح .

(التاسع عشر) : قال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : الحروف لم يأت فيها تعليق ،وقد جاء التعليق في الأفعال . وقد جاء في الأسماء قليلاً قالوا : مررت بخير وأفضل من زيد فـ«من» مخفوضة بالثاني ، والأول معلّق .وأنشد سيبويه :

٢١٧ = * بَيْن ذِرَاعَي وَجَبْهَةِ الأسدِ[1] *

(العشرون) : قال ابن هشام : العامل الضّعيف لا يحذف ، ومن ثَمّ لا يحذف الجارّ والجازم والنّاصب للفعل إلّا في مواضع قويت فيها الدّلالة ، وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها .

(الحادي والعشرون) : قال ابن جنّي : يدلّ على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أنّ جواب الشّرط جزم بـ«إنْ» وفعل الشّرط كخبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء ،فجرت إن مجرى الابتداء .

* * *

(١) من شواهد : سيبويه ٩٢/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، وابن يعيش ٢١/٣ ، والخزانة ٣٦٩/١ ، ٢٤٦/٢ ، والمغنى ٤٢٥/٢ ، ٦٨٦ ، والعيني ٤٥١/٣ ، والأشموني ٢٧٤/٢ . هذا وصدره :

* يا مَنْ رأى عارضاً أسرّ به *

ونسب للفرزدق .

العارِض لا يُعْتَدُّ به

فيه فروع :

منها : أفعل الوصف إذا طرأت عليه الاسميّة ، فهو باق على منع صرفه ، ولا يعتّد بالعارض كأدهم . وأفعل الاسم إذا طرأت عليه الوصفية فهو باق على الصّرف . ولا يعتّد بعارض الوصفية كأربع في قولك : مررت بنسوة أربع .

ومنها قال الشيخ عبد القاهر الجرّجانيّ في (شرح الإيضاح) : العرب / لا تنقُض أصولها لِلَبْس يَعْرِض . [٢٥٧]

ومنها : قولهم : صَيِد وحَوِل[1] بتصحيح الياء والواو ، وإن تحرّكا وانفتح ما قبلهما مراعاة للأصل وإهمال العارض .

ومنها : الأصل في التقاء السّاكنين أن يحرّك الأول بالكسرة ، فإن كان بعده ضمّة لازمة حُرّك بالضم إتباعاً . ولا عِبْرَة بالضمّة العارضة كضمّة الإعراب نحو : لم يَضْرِب ابنُ زيد فإنك تكسر الباء لا غير ، وإن كانت النّون من (ابن) مضمومة لعروض ضَمّتها .

ومنها : قال الشّلوبين في (شرح الجُزوليّة) : إذا اتّصل

(١) في ط « خول » بالخاء تحريف . والمراد تصحيح عين الفعلين صَيِد الذي الوصف منه على أَفْعَل : « أصيد » وهو مائل العنق ، وَحَول الذي الوصف منه على أَفْعَل : « أحول » .

بالمضارع نونُ النسّوة فإنه يبني عند الجمهور .

وقال قوم : هو باقٍ على إعرابه ، وإنما منع من ظهور الإعراب فيه مانع كما منع من ظهور الإعراب في الاسم المضاف إلى ياء[1] المتكلّم . وهذا قولٌ قد ذهب إليه طائفة قليلة من المتقدمين ، حكاه ابن السّراج ، واختاره أبو بكر بن طلحة ، وقال : إنه هو الحقّ ، وإنّ مذهب أكثر المتقدّمين في ذلك خطأ .

قال وحجّة الجمهور : أن هذه النّون لما أوجبت ذهاب الإعراب من الفعل كان أصل الفعل البناء رجع إلى أصله ، إذْ قد ذهب ذلك الأمر الطّارىء عليه الّذي هو الإعراب .

قال هؤلاء : وهذا فرق بين المضارع الّذي يتّصل به النّون وبين الاسم الذي يتّصل به ياء المتكلّم ؛ إذ الاسم ليس أصله البناء ، إنما أصله الإعراب ، فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينتقل عن الأصل ما وجدنا السّبيل إليه بوجه . وقد وَجَدْنا السّبيل بأن نقول : إن ذهاب الإعراب هنا عارض ، والعارِض لا يعتدّ به .

ومنها : قال أبو البقاء في (التبيين) : يجوز حذف الحرف الرّابع من الاسم الرباعيّ في الترخيم مطلقاً .

---

(١) في ط : « ياء السراج » بزيادة كلمة السراج تحريف من انتقال عين الناسخ الى كلمة ابن السراج التي تأتي بعد ذلك ، وليس في النسخ المخطوطة هذه الزيادة .

ومنعه الكوفيّون إذا كان قبل الطَّرف ساكنٌ ، فإنه إذا حذف وحده كان الباقي ساكناً، وذلك حكم الحروف، ولا نظير له في الأسماء المعربة .

وأجيب بأنه عارضٌ ،ألا ترى أن ترخيم (حارث) بصيره إلى بناء لا نظير / له في الأصول وهو مانع ، ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا [٢٥٨] المثال؛ لأنّ الترّخيم عارضٌ فلا اعتدادَ به في هذا المعنى .

ومنها : قال أبو البقاء أيضاً : إذا كان ما قبل آخر الاسم ساكناً مثل بكر جاز في الوقف أن تنقل الضمّة والكسرة إليه .

واختلفوا في المنصوب الذي فيه الألف واللام نحو : رأيت البَكْرَ . فمذهب البصريّين : أنه لا تنقل فتحة الرّاء إلى الكاف ، بل يوقف عليها بغير نقل . ووجهه : أن هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الألف والفتحة قبلها نحو رأيت بكرا ، فلما كانت كذلك اطرد حكمُها حتى صارت في حال التّعريف مثل حالها في التنكير؛ لأنّ حالها حال واحدة ، وهذا نظير امتناع الخَرْم[1] في (متفاعلن) في (الكامل) ، لئلاّ يفضي إلى حال يلزم فيه الابتداء بالسّاكن . ويؤيد ذلك أن التّنكير هو الأصل والتعريف عارض ،فوجب أن لا يعتّدبالعارض ،وأن

(١) في ط : «الحرم» بالحاء ، تحريف ، والخرم بالخاء والراء ، أو الخَزْم بالخاء والزاي هو : إسقاط أول الوتد من المجموعة من صدر المصراع الأول من بحر الطويل ، فتصبح : فعولن : عولن .

يستمرّ حكم التنكير .

ومنها : قال بعضهم : كان ينبغي أن تثبت الياء في جـوارٍ في حال الجرّ كما تثبت في حال النّصب ، لأن حـركته في الجـر الفتح فينبغي أن لا تحذف .

قال ابن النحاس في (التعليقة) : فالجـواب : أن النظر إلى أصل الحركة، لا إلى العارض بعد منْع الصّرف؛لأنه لالتقائه مع تنوين الصّرف نظر إلى ما يستحقّه الاسم في الأصل .

ومنها : قال ابن النحّاس : قاعدة الإعراب أن يثبت وصـلاً ، ويحذف وقفاً . فإن قيل : فإنّ لنا في الإعراب ما يثبت وقفاً ، ويحذف وصلاً،وهو الفعل المضارع إذا اتّصـل به ضمير جمع المـذّكرين أو المخاطبة المؤنثة ، وأكد فإنه يحذف منه الضّمير،ونون الـرفع لنـون التوكيد ، فإذا وقف عليه حذفت نون التّوكيد للوقف ، وأعيد الضمير ونون الإعراب اللذان حذفا لنون التوكيد، فهذا إعـراب يثبت وقفاً ، ويحذف وصْلاً .

قيل : الحذف هنا إنما كان لعارض فأعيد عند زوال العارض .

ومنها : قال ابن يعيش : إذا لحقت تاء التأنيث الفعل المعتل [٢٥٩] اللاّم حذفت / اللاّم لالتقاء السّاكنين نحو : رَمَتْ ، فإن لقيها ساكن عدها حرّكت بالكسـر لالتقاء السّـاكنين نحو : رَمَتِ المـرأة،ولا يرّد لساكـن المحذوف؛إذْ الحركة عارضة .

وكذلك تقول : المَرأتان رَمَتا فلا تردّ السّاكن وإن انفتحت التّاء ، لأنها حركة عارضة ،إذ ليس بلازم أن يسند الفعل إلى اثنين فأصل التّاء السكون ، وإنما حرّكت بسبب ألف التثنية . وقد قال بعضهم : (رماتا) فرد الألف الساقطة لتحرك التاء ، وأجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو : قولا ، وبِيعا ، وَخافا ،وذلك قليل رديء من قبيل الضّرورة .

ومنها : قال الشّلوبين : النّحويّون إنّما يَعْتِدون أبداً قوانينهم على الأصول لا على العوارض ، ولذلك حدّوا الإعراب بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها . ومن الأسماء المعربة ما لا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظّروف اللازمة للنّصب ، فإن الأصل فيها أن تغيّر ،لكن منع من ذلك قلّة تمكنها ،فهي في حكم ما يتغيّر نظراً إلى الأصل ،وإلغاءً للعارض .

ومنها : قال الشّلوبين : قول من قال : إنّ الضّمة في الخاء مِن جاءني أَخُوك هي ضَمّة الرّفع ، وأنها منقولة عن حرف الإعراب ، وكذا الكسرة في : مررت بأخيك فاسدٌ ،وذلك أنّ فيه كون الإعراب فيما قبل الآخر في الرّفع والخفض ، وهذا لا نظير له إلاّ في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن ، والوقف عارضٌ ،والعارض لا يعتدّ به ، وهذا في الوصل ،والوصل ليس عارضاً بل هو الأصل .

ومنها قال الشّلوبين : إنما لحق الفعل علامة التأنيث إذا كان

فـاعله مؤنثاً ولم تلحقـه علامـة التثنية والجمـع إذا كان فـاعله مثنًى ومجموعاً ، لأن الأكثر لزوم التأنيث فاعتدّوا به ، وعدم لزوم التثنيـة والجمع فلم يعتدّوا به ؛لاعتدادهم باللازم ، وعدم اعتدادهم بالعارض فإنه لا يعتد به في أكثر اللغة .

ومنهـا : قال ابن يعيش : قـولهم : (يضع) و (يـدع) إنما حذفت الواو منهما لأن الأصل : يَوْضع وَيَوْدع ، لأن فَعَل مِنْ هذا إنّما يأتي مضارعه على يَفْعِل بالكسر ، وإنما فتح في يضع ويدع لمكان حرف الحلق فالفتحة إذن عارضة ، والعارض لا اعتداد به ، لأنه / [٢٦٠] كالمعدوم فحذفت الواوفيهما ،لأن الكسرة في حكم المنطوق به .

ومنها : قال الشلوبين : ذهب بعضهم : إلى أن الضمير في نحو رُبّ رجل وأخيه نكرة ، لأن العرب أجرته مجراها فهو في معنى : رُبّ رَجُل ورب أخي رَجُلٍ .

وسيبويه أبقاه على معرفته ؛لأن أصل وضع ضمير النّكرة أن يكون معرفة لا نكرة ، فأجراه سيبويه على أصله ،ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة معنى الكلام ، لأنه أمر طارىء في هذا الموضع ، والنكّرة في كلّ موضع ليست كذلك ، فلذلك جعل سيبويه ضمير النّكرة في هذا الموضع معرفة .

ومنها : قال الشلّوبين : أَوْجَهُ اللّغتين في باب (قـاضي) ـ: أنه يقال فيه في الوقف في حالي الرفع والجرّ . هذا قاض ومررت بقاضٍ ،

ويقال في الأخرى هذا قاضِي ومررت بقاضِي .

ووجه هذه اللّغة : أن حاذف[1] الياء في الوصل إنّما كان التنوين لالتقائها معه ، وقد سقط في الوقف فرجعت الياء .

ووجـه اللّغة الأولى : أن حـذف التنوين في الـوقف عـارضٌ والعارض لا يعتَدّ به ، فبقيت الياء محذوفة ، وسكن ما قبلها ، لأنه لا يوقف على متحرّك .

وهذه اللغة أوجه اللّغتين لأنها مبنيّة على عدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر .

* * *

(١) في ط فقط : «حذف» صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .